

قرار رقم (١٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٣/٩/٣٠ رقم ٧٢٢٢/١٣/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في تفسير المادة الرابعة من قانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال الغير منقولة لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت هذه المادة تجيز للهيئات الدينية كبطريركية الروم الكاثوليك ان تحرز وتتملك اراضي من اجل استغلالها لصيانة الكنائس والانفاق من ريعها على الامور المختصة بها ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٣/٩/٢٧ رقم ٩٢٦١/١/٢٢٤ والمخابرات المرفقة به وعلى القانون المشار اليه نجد ان المادة الرابعة المطاوب تفسيرها تنص على انه (يحق للجمعيات والشركات والمؤسسات الخيرية والهيئات الدينية الاردنية ان تحرز وتتصرف داخل المدن والقرى في ما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري لأعمالها على ان لا يكون احرار اموال كهذه لمجرد الاحراز او الاتجار بها . اما الاراضي المقيمة في دوائر التسجيل باسم الهيئات والمؤسسات المذكورة التي تتصرف فيها من القديم فلها ان تتصرف فيها كالسابق) .

ومن هذا النص يتضح ان الشرع قيد حق الهيئات الدينية في احرار وتملك العقارات والتصرف بها بقيدين رئيسيين .

١ - ان تكون الاموال غير المنقولة المنوي احرارها وتملكها واقعة داخل المدن والقرى .

٢ - ان تكون تلك الاموال بالقدر الضروري لأعمالها .

ولهذا فان تلك الهيئات متنوعة من احرار وتملك الاموال غير المنقولة الكائنة خارج المدن والقصبات سواء اكان هذا الاحراز والتملك ضروريا لأعمالها ام لم يكن ، على ان لا يشمل هذا المنع الاراضي التي تتصرف بها من القديم اذا كانت مقيمة باسمها في دوائر التسجيل .

كما انها متنوعة ايضا من احرار وتملك الاموال غير المنقولة اذا كانت الغاية من ذلك رصد هذه الاموال على خدمة المؤسسات الدينية والافادة من محصولها فقط ، إذ ان مثل هذا الاحراز والتملك فضلا عن انه يخرج عن نطاق القدر الضروري لأعمال هذه الهيئات فان فكرة الاستغلال متوفرة فيه .

وحيث يتضح من كتاب معالي وزير المالية المشار اليه ومن المخابرات المرفقة به ان الغاية التي تهدف اليه البطريركية المذكورة من تملك كرم الزيتون هي استغلاله وانفاق ريعه على المؤسسة الدينية التابعة لها فان هذا التملك غير جائز بحكم المادة الرابعة المشار اليها خصوصا اذا ظهر ان هذا الكرم يقع خارج المدن والقرى . هذا ما نقره بالاجماع .

صدر ١٩٥٣/١٢/٢٨

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مساعد مدير الاراضي والمساحة	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
محمد اسماعيل	نجيب الرشدان	ضياء الدين زعير	موسى الساكت	علي مسمار